اقتصاد

مصر تعالج أزماتها بالديون والحظ

القاهرة ـ **عادل صبري**

حذر خبراء اقتصاد من استمرار تصاعد معدلات التضخم بشكل مفرط خلال الفترة المقبلة، بما يهدر قيمة التدفقات المالية التي حصلت عليها من بيع الأصول العامة وصندوق النقد، ويدفع الدولة إلى الوقوع في فخ الديون إلى الأبد. أعرب خبراء بالمعهد الملكي للشئون الدولية بلندن «تشاتام هاوس» عن خشيتهم من اعتياد الحكومة على تحسن التوقعات الاقتصادية في مصر على الحظ بعيداً عن المهارة، في إدارة الأزمة الاقتصادية.

قال خبراء المعهد المتخصص في تقديم الاستشارات الاقتصادية والأمنية للحكومات إن الحظ يشكل سلعة ثمينة في إدارة الدولة للأزمة المالية، حيث ساعد على مواجهة أزمة النقص في الدولار على المدى القريب وخطر التخلف عن سداد الديون، مشيراً إلى أن تدفق استثمارات من دولة الامارات، والقرض الإضافي من صندوق النقد الدولي، وفرا 10% من الناتج المحلي البالغ 400 مليار دولار.

أوضح خبير برنامج الاقتصاد العالمي والتمويل بالمعهد، مايكل كلاين، أن الموقع الاستراتيجي لمصر في جزء هش من العالم، وأهميتها السياسية بالنسبة للولايات المتحدة، ودورها المحتمل في تحقيق التهدئة في غزة بعد الحرب، وقربها من جيرانها الأثرياء، يمنحها حظاً وفيراً في أن تصبح ثاني أكبر مقترض من صندوق النقد. يتوقع الخبير الاقتصادي، في تقرير المعهد الملكي الصادر منذ يومين، زوال الزخم حول اتباع برنامج إصلاحي شامل، مع تركيز الحكومة على تنفيذ تعهدات لصندوق النقد يقضي بتحرير سعر الصرف، وضبط السياسة النقدية والمالية وخلق بيئة مواتية لتمكين القطاع الخاص من ريادة الأعمال، بينما يحتاج على المدى الطويل إلى صناع سياسات يتمتعون بالمهارة وليس مجرد الحظ.

بين الخبير أن الإصلاح الأكثر وضوحاً الذي وافقت مصر عليه هو خفض قيمة الجنيه وإدخال سعر الصرف المرن، الأمر الذي دفع البنوك إلى تحريك سعر الدولار من 31 جنيهاً إلى 50 جنيهاً، معتمدة على إدارة المشهد بضربة حظ، في حين أن هذه زيادة كبيرة في سعر الصرف للعملات الصعبة. يوضح كلاين أن البنك المركزي وافق على تخفيض قيمة سعر الصرف في إطار تشديد قوى للسياسة النقدية، للحد من ارتفاع معدلات التضخم، مؤكداً أن مرونة سعر الصرف في وجود تضخم مرتفع بشكل مفرط، يبلغ نحو 36% حالياً، أمر مستحيل الحفاظ عليه، وسوف يمثل مشكلة دائمة، لأن سعر الصرف المرن شرط ضروري لـ«المركزي» لتنفيذ نظام يستهدف التضخم، والذي بدونه سيكون من المستحيل تقريباً تثبيت توقعات التضخم نحو خانة الآحاد. أشار الخبير إلى أن تعهد البنك المركزي باستهداف الهبوط بمعدل التضخم لن يتحقق، مع اعتماد «المركزي» على نفس السياسات التي اتبعها خلال فترات التعويم السابقة، عندما يواجه نقصاً حاداً في الدولار. يذكر الخبير أن المسؤولين المصريين يميلون إلى الوقوع في فخ فكرة ساذجة للغاية مفادها أن العملة المستقرة هي وسيلة فعالة لإظهار أن البلد مستقر، فيقعون ضحية «الخوف من التعويم»، مبيناً أن هذه الفكرة الخاطئة، لا تسمح للعملة بالعثور على مستواها الفعلي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

الاقتصاد البريطاني يأمل تجاوز الركود

سجّل الاقتصاد البريطاني انتعاشا ضئيلا في كانون الثاني/يناير، وفق ما أظهرته بيانات أمس الأربعاء، ما يعزز الآمال بانتهاء الركود في دفعة لرئيس الوزراء ريشي سوناك قبيل الانتخابات المقررة نهاية العام أو مطلع السنة المقبلة. حقق إجمالي الناتج الداخلي نموا نسبته 0,2 في المائة بعد تراجع طفيف نسبته 0,1 في المائة في كانون الأول/ديسمبر، وفق بيان صادر عن «مكتب الإحصاءات الوطنية». عززت الأنباء الآمال بأن بريطانيا قد تكون في طريقها في الفصل الأول للخروج من الركود التقني الذي دخلت فيه في النصف الثاني من العام الماضي. وقالت مديرة الإحصائيات الاقتصادية لدى المكتب ليز ماكيون، إن «الاقتصاد تسارع في كانون الثاني/يناير مع نمو قوي في مبيعات التجزئة والجملة».

(Getty)

لقطات

فرص غير مستغلة في الصناعة الأردنية

تمتلك الصناعة الأردنية مخزونا كبيرا من الفرص على المستويين المحلي والخارجي بمجمل قطاعاتها الإنتاجية. وشهدت الصناعة الاردنية خلال السنوات الماضية نشاطا لافتا في عملية الإنتاج والتصدير، ما فتح أمامها أسواقا لم تعهدها سابقا، وتمكنت منتجاتها من الوصول إلى أسواق 142 دولة حول العالم. وحسب وكالة الأنباء الأردنية (بترا) أمس، يمتلك القطاع الصناعي منشآت إنتاجية عديدة ومتنوعة تنتشر بعموم المملكة يصل عددها إلى 18 الف منشأة. ووفق رئيس غرفتي صناعة الاردن وعمان فتحي الجغبير، تتركز الفرص الكامنة وغير المستغلة بقطاعات الصناعات الغذائية والتموينية، الدوائية، الكيماوية، التعبئة والتغليف، وقطاع الصناعات الخشبية والاثاث، إلى جانب الصناعات الهندسية.

تباين مؤشرات بورصة الكويت

تراجع مؤشر السوق الأول أمس، بنسبة 0,30%، و«العام» بـ0,20%، بينما ارتفع المؤشرات الرئيسي 50 والرئيسي بنحو 0,15% و0,26% على التوالي، عن مستوى أول من امس الثلاثاء. سجلت البورصة الكويت تداولات في تلك الأثناء بقيمة 50,27 مليون دينار، وزعت على 208,78 ملايين سهم، بتنفيذ 13,10 ألف صفقة.

وشهدت الجلسة ارتفاعاً بـ4 قطاعات على رأسها الطاقة بـ1,18%، بينما تراجعت 7 قطاعات أخرى في مقدمتها العقار بـ1,20%، واستقر قطاعان. ومن بين 55 سهماً مرتفعاً تصدر سهم «وثاق» القائمة الخضراء بـ15,79%، بينما جاء «الكويت للتامين» على رأس تراجعات الاسهم البالغ عددها 48 سهماً بنحو 7,75%، واستقر سعر 22 سهماً.

تحفيز الاستثمارات بين الإمارات وإيطاليا

وقّعت «إنفستوبيا» اتفاقية شراكة جديدة مع «EFG Consulting»، لتعزيز التعاون في إقامة الجولة المقبلة من «حوارات إنفستوبيا أوروبا» في ميلانو الإيطالية، والتي تهدف إلى استشراف الاتجاهات الحديثة في الاستثمار والتمويل بالاسواق الاوروبية في القطاعات الاقتصادية الجديدة. وتأتي الشراكة الجديدة التي تم توقيعها بحضور وزير الاقتصاد الإماراتي ورئيس إنفستوبيا، عبد الله بن طوق المري، امتداداً للاتفاقية السابقة الموقعة بين الجانبين والتي تم التعاون من خلالها في تنظيم النسخة الأولى من حوارات إنفستوبيا اوروبا في ميلانو، وفق بيان صحافي صادر امس. وتركز الشراكة الجديدة على تطوير إطار عمل مشترك بين إنفستوبيا وEFG لتحقيق اهداف «حوارات إنفستوبيا اوروبا».

بيتكوين تقفز إلى أعلى مستوياتها

لندن ـ **العربي الجديد**

وصلت عملة بيتكوين إلى أعلى مستوى لها على الإطلاق هذا الأسبوع، ما ترك المحللين والمستثمرين يتكهنون بموعد وصول ارتفاع الأسعار الأخير إلى ذروته. وذكرت صحيفة «إندبندنت» البريطانية أن العملة المشفرة الرائدة في العالم ارتفعت بأكثر من 70 في المائة منذ الأول من يناير/كانون الثاني، حيث تخطت 70 ألف دولار لأول مرة في تاريخها الممتد 15 عامًا. ويعتمد هذا على مكاسب تزيد عن 150 في المائة العام الماضي، والتي شهدت ارتفاعًا من أقل من 17 ألف دولار في بداية عام 2023. وعكست بيتكوين انخفاض يوم الثلاثاء لترتفع فوق 73 ألف دولار في وقت مبكر من أمس الأربعاء. وقال بعض المراقبين إن سلوك سعر بيتكوين يشير إلى أن المستثمرين المؤسسين يقودون نشاط السوق. وتظهر البيانات، وفق موقع «كوين ديسك» المتخصص، أن صناديق الاستثمار المتداولة للبيتكوين الفورية استحوذت على 14706 بيتكوين، أو أكثر من مليار دولار، في صافي التدفقات، يوم الثلاثاء، متجاوزة الرقم القياسي المسجل في فبراير/شباط البالغ 673 مليون دولار. ووفق موقع «بيتكوين تيليغراف»، سجلت بيتكوين 73,8 ألف دولار صباح أمس، وأخذت قوة سعر البيتكوين استراحة في اليوم السابق، حيث استقرت حول 72 ألف دولار وشهدت انخفاضًا مفاجئًا بقيمة 4 آلاف دولار قبل أن تتجه نحو الأعلى فجأة.

وأدى إطلاق صناديق بيتكوين الفورية المتداولة في البورصة في الولايات المتحدة في أوائل شهر يناير/ كانون الثاني إلى موجة من الشراء، وهو ما أدى إلى تجاهل المخاوف من أن بنك الاحتياطي الفيدرالي قد يبقي أسعار الفائدة مرتفعة لفترة أطول. ومع اقتراب «التنْصيف» التالي لبيتكوين في إبريل/نيسان، يتزايد التفاؤل بين المضاربين بشأن ارتفاع العملات المشفرة بأن الرمز المميز قد يتجاوز قريبًا الرقم القياسي. وخلال عملية «التنصيف»، من المرجح خفض مكافأة تعدين بيتكوين إلى النصف، ما يقلل من المعروض من هذه العملة، وبالتالي يرتفع الطلب مقابل العرض ما يزيد الأسعار. ويحدث التنْصيف كل أربع سنوات تقريبًا، وسط توقعات بارتفاع أسعار العملات الرقمية التي يشهد بعضها عودة الزخم بقوة إليها بعد فترات تراجع حادة خلال الفترات الأخيرة.

أطفال غزة أولى بشاحنات الخليج

مصطفى عبد السلام

لا يفصل المستوطنات المحتلة الواقعة داخل غلاف غزة عن القطاع المحاصر إسرائيلياً سوى عدة كيلومترات، ومع ذلك فإن الشاحنات القادمة من الخليج تنساب بسهولة ويسر وتصل لأهالي المستوطنات وتل أبيب وغيرها من المدن الإسرائيلية محملة بكل أنواع البضائع، ولا تصل في المقابل لأهالي غزة الذين يتعرضون لخطر المجاعة والإبادة الجماعية منذ أكثر من 5 أشهر.

وفي الوقت الذي ينعم فيه المواطن الإسرائيلي بالأغذية والخضر والفواكه الطازجة القادمة من بعض دول الخليج وموانئ جبل علي والموانئ الإماراتية، لا يجد أطفال غزة لقمة خبز حافية تقيهم خطر الموت جوعاً. وفي الوقت الذي تتدفق فيه السلع القادمة من الخليج عبر جسر بري، يبدأ من الإمارات ثم السعودية والأردن، مروراً إلى أسواق الاحتلال لتلبية احتياجات مواطنيها، وتوفر لهم الغذاء والأدوية والوقود والحياة المرفهة، يُحرم أهالي غزة من أبسط مقومات الحياة، حيث لا أغذية، ولا وقود وأدوية ومياه صالحة للشرب، بل فقط الجوع والعطش والعودة للحياة البدائية.

وفي الوقت الذي تتدفق فيه عشرات الشاحنات من دول الخليج يومياً بطريقة آمنة وسريعة نحو إسرائيل محمّلة بجميع مؤن جيش الاحتلال وسكان الأراضي الإسرائيلية بداية من احتياجات الأسواق من سلع غذائية، وأدوات منزلية، وأجهزة كهربائية، ووقود، ومواد بناء، ونهاية باحتياجات المصانع، وقطاع الإنتاج، والزراعة، والخدمات، والسكن، من مواد خام وسلع وسيطة، ومروراً باحتياجات الفنادق والمؤسسات الاقتصادية، يجري في الجهة الأخرى فرض حصار خانق على قطاع غزة، حيث لا يجري السماح بتدفق الشاحنات والمساعدات الإنسانية، عبر معابر رفح وكرم أبو سالم وإيرز، أو حتى عبر البحر المتوسط. ببساطة ومنذ اندلاع الحرب ضَمِن الاحتلال تزويد مواطنيه بكل أنواع السلع، عبر جسر خليجي بري تجاري يمتد على مسافة 2550 كيلومتراً. جسر مثّل الرئة لدولة الاحتلال للتغلب على اختناقات التجارة، بسبب الحرب وهجمات الحوثيين على السفن الإسرائيلية، وفي المقابل إغلاق متكرر من الاحتلال، والداعمين له في حرب الإبادة، للطرق والمعابر أمام إيصال المساعدات إلى غزة، حتى لو كانت شربة ماء وقطعة خبز.

وفي ظل انتشار حالات الموت جوعاً في غزة، هل تضل شاحنات الخليج طريقها يوماً ما، فبدلاً من إغراق الأسواق الإسرائيلية باحتياجاتها من السلع والكماليات، وتعويض نقص واردات الاحتلال عبر البحر الأحمر، تغير وجهتها لتوفر أبسط مقومات الحياة لأهالي غزة ولو قطعاً حافية من الخبز للأطفال والنساء والدواء لكبار السن؟

فلسطين

الغلاء يفتك بأسواق غزة الناجية من حرب الإبادة

رغم أن بعض الأسواق في جنوب غزة تنشّط بالبقاء في ظل حرب الإبادة الإسرائيلية التي دخلت يومها الـ160 على القطاع، فإنّ أسعار بعض السلع تضاعفت 10 مرات، وهو ما يزيد الخناق على الفلسطينيين

غزة ـ **يوسف أبو وطفة**

يعاني الفلسطينيون في قطاع غزة وتحديداً في المناطق الجنوبية من ارتفاع كبير في أسعار السلع الغذائية خلال شهر رمضان في ظل استمرار حرب الإبادة الإسرائيلية للشهر السادس على التوالي، وهو ما فاقم حالة التجويع التي يعاني منها السكان. ودخل العدوان على القطاع يومه الـ160 والأسواق، التي ما زالت متبقية ولم يطاولها القصف الإسرائيلي، تخلو من الكثير من الأصناف والسلع الغذائية في ظل تحكم إسرائيلي كبير بقطاع غزة المحاصر منذ 17 عاماً، والذي يواجه إجراءات غير مسبوقة على صعيد الحصار منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023.

تضاعف الأسعار 10 مرات

لم تتمكن الكثير من العائلات هذه الأيام من توفير أبرز احتياجاتها الأساسية جراء النقص الكبير في السلع الغذائية وعدم إدخال كميات كافية من الغذاء للقطاع عبر بوابة صلاح الدين التي تربط رفح بالأراضي المصرية عدا عن إغلاق الاحتلال حركة التجارة من خلال معبر كرم أبو سالم. وفي السابق، كان القطاع يستورد احتياجاته من السلع والمواد الغذائية عبر معبري رفح - بوابة صلاح الدين، وكرم أبو سالم التجاري، وارتفعت خلال الأعوام الأخيرة حركة التجارة مع الجانب المصري بشكل كبير. ومنذ شهر أكتوبر/ تشرين الأول 2023 ارتفعت أسعار السلع والمواد الغذائية بشكل متصاعد، حيث وصلت أسعار بعض السلع مثل الدقيق والسكر حالياً لنحو 10 أضعاف ما كانت عليه في السابق، وهو أمر يفاقم معاناة السكان في ظل عدم وجود فرص عمل وتعطل مئات الآلاف العمال واعتماد شريحة واسعة من المواطنين على المساعدات. علاوة على ذلك، فإن القطاع، وتحديداً مدينة غزة وشمالها، يواجهان أزمة غذائية أودت بحياة 25 فلسطينياً حتى الآن جراء التجويع، في حين أن هناك عشرات الفلسطينيين مهددون بالموت جوعاً جراء القيود المفروضة على إدخال المواد الغذائية وغياب عدالة التوزيع.

وبحسب بيانات جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، فإنه وخلال شهر أكتوبر الماضي ارتفعت أسعار السلع الاستهلاكية بشكل حاد بما نسبته 12% مقارنة بشهر سبتمبر/ أيلول 2023، قبل أن تقفز النسبة بشكل أكبر خلال الشهور اللاحقة. وكان لفرض الحصار الكامل وإغلاق المعابر وقطع إمدادات المياه والوقود والغاز الأثر الأكبر على ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية، بخاصة الغذائية منها، فضلاً عن زيادة أسعار الوقود بسبب شح الكميات وعدم السماح بدخوله بكميات كبيرة كما في السابق.

> أسعار سلع غذائية تتضاعف 10 مرات خلال 5 شهور

مقارنة رقمية

شهدت أسعار المياه المعدنية ارتفاعًا نسبته 74%، إذ زاد سعر عبوة المياه المعدنية 1,5 لتر من شيكلين إلى 4 شواكل خلال الحرب مع شح توفرها في الأسواق واللجوء إلى استخدام المياه غير الصالحة للشرب، كما ارتفعت أسعار الخضروات المجففة بنسبة 47%، إذ يباع البصل الجاف بـ5 شواكل للكيلوغرام الواحد، وارتفعت أسعار الخضروات الطازجة بنسبة 32%. وتباع البندورة بـ7 شواكل للكيلوغرام والخيار بـ4 شواكل للكيلوغرام، فيما ارتفعت أسعار البطاطا بنسبة 30%، إذ تباع بـ4 شواكل للكيلوغرام، فيما شحت غالبية أصناف الفواكه الطازجة من الأسواق بعدما ارتفعت أسعارها في البداية بنسبة 27%. (الدولار = 3,65 شواكل إسرائيلية) أما أسعار الدقيق فاستقرت أخيراً على مبلغ مالي يراوح ما بين 45 و50 شيكلاً لكل 25 كيلوغراماً في مدينة رفح ووسط القطاع، في حين تصل الأسعار إلى 1000 و1500 شيكل في مناطق مدينة غزة وشمالي القطاع جراء النقص الشديد في الكميات المتوفرة. بمحاذاة هذا الأمر، فإن القطاع يواجه أزمة نقص شديدة على صعيد السكر، حيث وصل سعر الكيلوغرام الواحد إلى 85 شيكلاً إسرائيلياً، في الوقت الذي وفرت فيه وزارة الاقتصاد التي تديرها حركة حماس منافذ تبيعه بمبلغ 9 شواكل، إلا أن الكميات شحيحة للغاية ولا تلبي احتياجات السوق. أما زيت الطهي فسجل هذه الفترة استقراراً نوعاً ما بعدما وفرت الجهات الحكومية منافذ بيع خاصة تشرف عليها، فقد وصل سعر اللتر إلى 13 شيكلاً، في حين يتوفر في المنافذ الأخرى بـ20 شيكلاً، في الوقت الذي كان فيه ثمنه قبل الحرب 7 شواكل إسرائيلية. ويأتي تصاعد موجة الغلاء الذي يكتوي بها سكان غزة في الوقت الذي يتعمد فيه الاحتلال مواصلة حرب التجويع ضد الفلسطينيين في القطاع، وأفادت وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)، الأحد الماضي، بأن «الجوع في كل مكان بقطاع غزة». وشددت الوكالة الأممية، في منشور على حسابها عبر منصة إكس، على أن «الوضع في شمال غزة مأساوي، حيث تُمنع المساعدات البرية رغم النداءات المتكررة». وحل شهر رمضان هذا العام، بينما تواصل إسرائيل حربها المدمرة على قطاع غزة منذ 160 يوماً.

صعوبة توفير ثمن الإفطار

في الأثناء، يقول الفلسطيني النازح أحمد المقيد إنّ الارتفاعات الكبيرة في أسعار السلع والمواد الغذائية حالياً لا تتوافق مع الوضع العام الذي يعيشه قرابة 2,3 مليون نسمة في القطاع جراء عدم وجود مصادر دخل لمئات الآلاف من الأسر. ويضيف المقيد، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن الأسعار وصلت إلى مستوى لا يستطيع معه المواطن أن يوفر ثمن وجبة طعام واحدة في الوقت الذي تغيب فيه الجهات الحكومية عن المشهد ولا تستطيع أن تضبط أسعار السلع الأساسية. ويشير إلى أن وجبة الطعام التي كان ثمنها في السابق يصل إلى 50 شيكلاً إسرائيلياً بات ثمنها لا يقل حالياً عن 150 شيكلاً، وهو أمر يفاقم معاناة الفلسطينيين بالذات مع استمرار الحرب للشهر السادس على التوالي وعدم وجود مصادر مالية. ويؤكد أنه بات يلجأ لتوفير أبسط الاحتياجات وبكميات شحيحة نوعاً ما في ظل النقص الكبير في المواد الغذائية وارتفاع أسعارها، وعدم وجود فرص عمل من شأنها أن توفر مصادر دخل تساهم في تحسين الأوضاع المعيشية.

الاعتماد على المساعدات

قبل الحرب الإسرائيلية على غزة كان قرابة 80% من السكان يعتمدون على المساعدات التي تقدمها الجهات الدولية والإغاثية العاملة في القطاع، في الوقت الذي ارتفعت فيه هذه النسبة لتشمل غالبية السكان بعد الحرب على غزة. وأدت الظروف الأخيرة إلى تدهور الحالة المعيشية للفلسطيني أنس سلمان الذي يعيش في مدينة غزة، إذ يعاني هو الآخر من أجل توفير أبسط الاحتياجات الأساسية التي تساعده هو وعائلته لتناول طعام السحور أو الإفطار جراء الارتفاع الكبير في الأسعار. يقول سلمان لـ«العربي الجديد»، إن الأسعار وصلت إلى مستويات قياسية غير معهودة أو مسبوقة، وهو ما يفاقم المعاناة إلى جانب الحرب، إذ من غير المعقول أن تصل كلفة الوجبة الواحدة لأسرة متوسطة لقرابة 300 شيكل، ويشير إلى أن استمرار النقص الشديد في السلع والمواد الغذائية وعدم توفر الخضروات واللحوم سيزيد الجوع في ظل تردي الأوضاع المعيشية والاقتصادية جراء استمرار الحرب الإسرائيلية على غزة. وانكمش اقتصاد غزة بأكثر من 80% في الربع الأخير من العام 2023، حسبما أعلن البنك الدولي أخيراً، مشيراً إلى أن الحرب كانت لها عواقب «كارثية» على البنية التحتية في القطاع. وأوضح البنك أنه فضلاً عن الخسائر البشرية الفادحة، فإنّ «جميع الأنشطة الاقتصادية تقريباً في غزة توقفت تماماً». كما أشار البنك الدولي الى التقديرات الأولية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء الفلسطيني، الذي ذكر أن إجمالي الناتج المحلي في غزة «انخفض من نحو 670 مليون دولار في الربع الثالث إلى 90 مليوناً فقط في الربع الأخير من العام الماضي.

جانب من سوق شعبي في رفح يبيع ما توفر من سلع للتاجرية (أحمد حسب الله/Getty)

سورية

قفزات بأسعار السلع الغذائية في رمضان

زادت معاناة السوريين المعيشية في الأيام الأولى من شهر رمضان، بسبب القفزات الهائلة في أسعار السلع الغذائية، الأمر الذي دفع الكثير منهم إلى بيع جزء من ممتلكاته لتلبية احتياجات أسرهم

إسطنبول ـ **عدنان عبد الرزاق**

قفزت أسعار المنتجات الغذائية في السوق السورية أول أيام شهر رمضان، بالتوازي مع زيادة طفيفة على الطلب وتراجع سعر صرف الليرة مقابل الدولار من 14500 ليرة الأسبوع الماضي إلى نحو 15300 ليرة حالياً. لكن ارتفاع أسعار الألبان ومشتقاتها كان الأبرز، بحسب ما تكشف مصادر لـ«العربي الجديد» من دمشق، بعد أن زادت الأسعار بأكثر من 20% خلال يومين، ما وضع الأجبان واللبن في خانة الكماليات؛ إذ لا يستطيع أصحاب الدخول الثابتة شراءه، حسب المصادر. وسجل سعر كيلو الحليب في ثاني أيام رمضان 7200 ليرة سورية، في حين وصل سعر اللبن الزبادي إلى 8500 ليرة، والجبن إلى 70 ألف ليرة سورية. وطاول ارتفاع الأسعار، خلال أيام رمضان الأولى، اللحوم، بحسب مصادر من العاصمة السورية دمشق، ليسجل سعر كيلو الخروف 250 ألف ليرة، في حين بلغ سعر كيلوغرام لحوم العجل نحو 200 ألف ليرة. ولم يعد لحم الدجاج حلاً لأصحاب الدخول المحدودة في سورية، الذين لا تزيد أجورهم الشهرية عن 270 ألف ليرة شهرياً، في حين أن النفقات الشهرية تتعدى 12 مليون ليرة، بعد أن سجل سعر كيلو الدجاج 45 ألف ليرة.

ويرى المهندس الزراعي يحيى تناري، أن تراجع سعر الصرف وزيادة الطلب على مشتقات الألبان واللحوم خلال شهر رمضان، رفع سعرها، لباقي التصدير كعامل إضافي قلل من العرض في الأسواق.

ويضيف تناري لـ«العربي الجديد» أن أسعار الألبان في سورية محررة؛ حيث إن وزارة التجارة الداخلية لم تعد تصدر تسعيرة لها، كما أن «الجمعية الحرفية لصناعة الألبان والأجبان» محكومة بعرض اللبن المتراجع. ويوضح المتخصص تناري أن زيادة أسعار المنتجات الحيوانية، من لحوم وألبان، تتأثر برفع أسعار الأعلاف، إضافة إلى تراجع القطيع السوري بأكثر من 40% عما كان عليه عام 2011، مشيراً إلى زيادة تهريب خراف العواس السورية المطلوبة في أسواق الدول المجاورة وخاصة الخليج العربي.

وتقدر إحصاءات وزارة الزراعة في حكومة النظام أعداد الثروة الحيوانية في عام 2010، بحوالي 1,01 مليون رأس بقر، و15,5 مليون رأس أغنام، و2,05 مليون رأس ماعز. أما في عام 2016 فقد انخفض عدد الأبقار إلى 883,8 ألف رأس، والأغنام إلى 13,8 مليون رأس، والماعز إلى 1,85 مليون رأس، وفي عام 2022 أصبح عدد رؤوس البقر 852,7 ألف رأس، والأغنام 8,17 ملايين رأس، والماعز 2,02 مليون رأس. وأمام ارتفاع الأسعار المستمر زادت نسبة السوريين تحت خط الفقر عن 90%، لتأتي متطلبات شهر رمضان لتزيد من عجزهم أمام تلبية احتياجات أسرهم وممارسة طقوس رمضان المعروفة تاريخياً في سورية، كما يقول أستاذ الاقتصاد بجامعة دمشق، شفيق عربش، الذي يؤكد أن الأغلبية العظمى من السوريين أصبحت غير قادرة على القيام بطقوس رمضان الغذائية، وذلك بسبب الارتفاع الكبير للأسعار والظروف الاقتصادية الحالية.

ويضيف الأكاديمي السوري، خلال تصريحات أول من أمس، أن تكاليف وجبة الإفطار لأسرة مكونة من 5 أشخاص تصل إلى 300 ألف ليرة بالحد الأدنى، أي أن ذلك أصبح يكلف شهريا نحو 9 ملايين ليرة، ولكن لا يستطيع المواطن إعداد هذه الوجبة بشكل يومي. وأكد أن مواجهة تكاليف المعيشة خلال شهر رمضان دفعت «الكثير من الذهب في حال توفره، للتمكن من تأمين متطلبات موسم الصيام».

حراك في الأسواق السورية خلال أول أيام شهر الصيام (فرانس برس)

تونس

تعزيز تنافسية الصادرات باختصار الطرق البحرية

تونس ـ **إيمان الحامدي**

تسعى السلطات التونسية إلى تعزيز تنافسية صادراتها في المحيط المغاربي والمتوسطي من خلال خفض كلفة النقل واختصار الطرق البحرية عبر تسيير خطوط جديدة تربط موانئ الجنوب التونسي بالمغرب وإسبانيا وليبيا.

وينتظر المصدرون انطلاق أول خط بحري مباشر يربط تونس بالمغرب وإسبانيا ثم مصراتة الليبية، بطاقة شحن تفوق 350 حاوية. وتؤثر كلفة الشحن البحري وارتفاع التأمينات على السلع في قدرة السلع التونسية على النفاذ إلى الأسواق الأوروبية وزيادة الصادرات، بينما تحتاج البلاد إلى إيرادات إضافية من العملة الصعبة لتحقيق توازن الميزان التجاري. وأبرزت نتائج متابعة تطور المبادلات التجارية التونسية مع الخارج بأسعار يناير/ كانون الثاني الماضي ارتفاع الصادرات بنسبة 2,1 % مقابل نفس الشهر من سنة 2023. وبلغت قيمة الصادرات 5,1 مليارات دينار مقابل 5 مليارات دينار خلال الشهر نفسه من سنة 2023، وفق بيانات معهد الإحصاء الحكومي. ويعود التحسن المسجل على مستوى الصادرات إلى الارتفاع المهم المسجل في قطاع المنتجات الفلاحية والغذائية بنسبة 66,2% مقارنة بالشهر الأول من العام الماضي. يقول مالك العلوي، الوكيل البحري للشركة التي ستتولى تسيير الخط الجديد الرابط بين ميناء صفاقس (جنوب شرقي تونس) وكلّ من المغرب وإسبانيا وليبيا، إن الرحلة البحرية ستساعد المصدرين على اختصار المسافات وخفض الكلفة بما يسمح للسلع التونسية بالنفاذ إلى الأسواق بتنافسية عالية.

وأكد العلوي في تصريح لـ«العربي الجديد» أن الخط الجديد سيسيّر رحلتين شهرياً بطاقة استيعاب تصل إلى 350 حاوية من سعة 20 قدماً. وتستغرق الرحلة 4 أيام مقابل فترة إبحار كانت تصل سابقاً إلى أكثر من 3 أسابيع، حيث غالبا ما تمر السفن بالموانئ الإيطالية أو المالطية قبل الوصول إلى إسبانيا.

ويعتبر المتحدث أن اختصار المسافة البحرية عبر خطوط مباشرة يمكّن المصدرين من زيادة الطاقة التصديرية للمواد الغذائية وسريعة التلف، كما يمنحهم دقة أكثر في آجال تسليم الطلبيات للزبائن. وتابع: «المسار البيضاء ثم ميناء برشلونة ومن ثم نحو الأخيرة قبل العودة إلى تونس».

وأشار العلوي إلى أن أغلب المصدرين يبحثون عن الطرق البحرية المختصرة لتخفيف الكلفة وضمان تنافسية أكبر لسلعهم، بعدما ارتفعت كلفة الشحن البحري عقب الجائحة الصحية بأكثر من 300 بالمائة قبل أن تنخفض لاحقاً بمستويات مختلفة. ويعتقد الوكيل البحري أن حسن اختيار المسارات البحرية للسلع من العوامل المهمة لإنجاح المهمات التصديرية وأيضاً لتوريد سلع بكلفة أقل، مؤكداً أن الخط الجديد سيرمم نقاط الضعف التي تسببت في هبوط صادرات تونس نحو السوق المغربية والليبية.

ويكشف التوزيع الجغرافي لتسجيل الصادرات التونسية مع الاتحاد الأوروبي التي تشكل 73,5% من جملة الصادرات تطوراً إيجابياً بنسبة 1,7%. أما عربياً، فإن أرقام معهد الإحصاء تبرز ارتفاع الصادرات مع الجزائر بنسبة 35,3%، مقابل تراجع مع ليبيا بنسبة 37,6-% ومع المغرب بنسبة 3,3-%.

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تونس تحدي الصمود أمام ارتفاع كلف الشحن البحري والتأمين على السلع، التي تسجل قفزات عالمية مع استمرار اضطرابات البحر الأحمر. وتعاني هذه المؤسسات، التي تشكل ما يزيد عن 80% من الاقتصاد التونسي، صعوبات مركبة، نتيجة ضعف قدرتها التنافسية وعدم تمكّنها من النفاذ إلى التمويلات المصرفية التي تستأثر بها الشركات الكبرى. ورغم أن تونس بعيدة عن المحيط المباشر لمسارات السفن المستهدفة في البحر الأحمر، فإنّ شظايا ارتفاع كلف الشحن البحري والتأمين على السفن تصيب مؤسساتها وتفاقم تعثر صغار المستثمرين والمصدرين. ويؤكد وزير التجارة السابق والخبير الاقتصادي محسن حسن، أهمية الخطوط البحرية الجديدة في تدارك الضعف اللوجستي لمسارات تصدير السلع التونسية نحو البلدان العربية أو بعض الوجهات الأوروبية.

القطاع يخسر 86% من إنتاجه المحلي

قال الجهاز المركزي للإحصاء، يوم الاثنين الماضي، إن التقديرات الأولية تؤكد خسارة قطاع غزة ما نسبته 86% من إنتاجه المحلي الطبيعي خلال الأشهر الأربعة الأولى من عدوان الاحتلال الإسرائيلي، أي ما يعادل 810 ملايين دولار أميركي، وهو ما سينعكس سلبا على الإيرادات العامة في فلسطين، ويشكل قطاع التجارة الداخلية النسبة الأكبر في قطاع غزة، وتبلغ نسبته 56% من إجمالي المنشآت، يليه قطاع الخدمات بنسبة 30%، فيما بلغت نسبة قطاع الصناعة حوالي 10%.

بروفايل

أثار رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة عُمان، ورئيس اتحاد الغرف التجارية الخليجية فيصل بن عبد الله بن سعيد الرواس، الجدل في الأوساط التجارية بسبب تهديده بإغلاق الشركات الداعمة للاحتلال

فيصل الرواس

مسقط ـ **كريم رمضان**

لم يثر الجدل في سلطنة عُمان فقط بشأن موقفه من الشركات الأميركية والغربية الداعمة لإسرائيل، والتي دعا إلى إغلاقها في 16 فبراير/ شباط الماضي، بل بدا سابحاً عكس التيار باتحاد غرف التجارة الخليجية الذي يرأسه. إذ طبّعت الإمارات والبحرين علاقاتهما مع إسرائيل، وأعلنت السعودية أنها ستتبنّى الاتجاه ذاته، ما ركز تسليط الضوء على هذه القضية. إنه فيصل بن عبد الله بن سعيد الرواس، الذي يرأس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة عُمان منذ نوفمبر/ تشرين الثاني 2022، كما يرأس اتحاد الغرف التجارية الخليجية منذ فبراير/ شباط 2024، وهو أيضاً عضو مجلس إدارة في عدة شركات عُمانية وخليجية.

ولد الرواس في مدينة صلالة بمحافظة ظفار العُمانية، وتلقّى تعليمه الأساسي في السلطنة، ثم انتقل إلى المملكة المتحدة لإكمال دراسته الجامعية، حيث حصل على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة بيدفوردشير عام 2005.

وبعد تخرجه، عاد الرواس إلى عُمان وانضم إلى شركة «الرواس القابضة»، التي أسسها والده عام 1976، وهي شركة متخصصة في مجالات التجارة والاستثمار والتطوير العقاري والخدمات المالية، وشغل فيها منصب نائب رئيس مجلس الإدارة في يونيو/ حزيران 2008. وتولّى الرواس منصب الرئيس التنفيذي لشركة أموال، في مايو/ أيار 2020، وهي شركة متخصصة في تقديم خدمات التأجير التشغيلي للسيارات والمعدات، كما شغل مناصب عضوية مجلس إدارة في عدة شركات أخرى، منها شركة كنوز عمان القابضة، والشركة العمانية للتغليف، وشركة البركة للاستثمار.

وفي نوفمبر/ تشرين الثاني 2022، انتخب الرواس رئيساً لمجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة عُمان، التي تضم أكثر من 150 ألف عضو من قطاعات مختلفة، وتعهّد بالعمل على تعزيز دور الغرفة في دعم أصحاب الأعمال وتحقيق التنمية المستدامة للاقتصاد الوطني. كما بات الرواس، في فبراير/ شباط الماضي، رئيساً لاتحاد الغرف التجارية الخليجية، وهو الاتحاد الجامع لغرف التجارة والصناعة بدول مجلس التعاون الخليجي، وتعهد بتطوير التعاون بين دول المجلس في مجالات الاستثمار والتجارة والصناعة والخدمات.

وأشار الرواس، في بيان أصدره في 10 فبراير/ شباط الماضي، إلى أهمية المرحلة الحالية للاتحاد والمستقبلية في المبادرة إلى مضاعفة الجهود للدفع بمسيرة الاتحاد التي انطلقت في مطلع عام 1979، وتعزيز دوره انسجاماً مع الآمال المعقودة على الغرف التجارية الخليجية، وتحقيق رؤيته في تعزيز وتسريع خطى التكامل الاقتصادي بين دول المجلس وصولاً إلى وحدتها الاقتصادية.

وجاء تعهد الرواس بإغلاق أي شركة منتسبة لغرفة تجارة وصناعة عُمان إذا ثبت دعمها لدولة الاحتلال الإسرائيلي، مثيراً لحالة من الجدل، خاصة أن التعهد، الذي نشره رئيس الغرفة عبر منصة إكس، جاء بعد تحذير الغرفة ذاتها من أن استمرار مقاطعة بعض الشركات التي تمتلك حقوق الامتياز لبعض العلامات التجارية العالمية في السلطنة «قد يؤدي إلى تداعيات اقتصادية سلبية».

وبينما أورد تقرير أصدرته دائرة البحوث والدراسات الاقتصادية بالغرفة، في 10 فبراير/ شباط الماضي، أن هذه التداعيات تشمل «تراجع الإيرادات الضريبية والرسوم للدولة، وانخفاض المبيعات والمشتريات، ما يُهدد بإضعاف قدرة هذه الشركات على الوفاء بالتزاماتها المالية»، جاء تعهد الرواس كاشفاً عما بدا تبايناً بين رؤيتين داخل الغرفة، وهو ما رصدته «العربي الجديد» في تقرير سابق.

وعكست الرؤيتان داخل غرفة عُمان تبايناً مماثلاً في اتحاد غرف التجارة والصناعة الخليجية، ما دفع الرواس لتبني موقف «دبلوماسي»، بحسب توصيف الخبير الاقتصادي العماني، خلفان الطوقي، في تصريحات سابقة لـ«العربي الجديد»، عبر الحديث عن أن هذا التباين لا ينطوي على تناقض بقدر ما ينطوي على أدوار التخصص.

أخبار

الأردن: إقبال على أسواق المؤسسة الاستهلاكية

قال مدير عام المؤسسة الاستهلاكية المدنية، سلمان القضاة، إن أسواق المؤسسة في مختلف المحافظات شهدت إقبالا ملحوظا من المستهلكين لشراء احتياجاتهم من السلع الاستهلاكية بالتزامن مع شهر رمضان.

وعزا القضاة في بيان أمس الأربعاء، ارتفاع الطلب إلى وفرة السلع الاستهلاكية بجميع أنواعها، وثبات أسعارها، والتخفيضات والعروض الترويجية على أكثر من 200 سلعة، خاصة الرمضانية.

وأضاف أن «مشتريات المستهلكين تركزت في السلع الرمضانية والأساسية كالأرز والسكر والزيوت النباتية والبقوليات والدجاج واللحوم المجمدة والعصائر وغيرها.

وبيّن أن المواد الرمضانية متوفرة في أسواق المؤسسة منذ منتصف الشهر الماضي كاللوز والجوز وجوز الهند وقمر الدين والتمور والعصائر والشوربات والبقوليات والزبيب، وغيرها، داعيا المستهلكين إلى عدم التهافت على شراء كميات كبيرة من هذه المواد لأنها متوفرة وبكميات كافية وأسعار مناسبة على مدى شهر الصيام.

مؤشرات بورصة قطر ترتفع

أغلقت بورصة قطر تعاملات أمس الأربعاء، مرتفعة هامشياً، بدعم صعود 4 قطاعات، بعد إعلان البورصة مراجعة مؤشراتها. ارتفع المؤشر العام بنسبة 0,01% ليصل إلى النقطة 10192,13، رابحاً 1,48 نقطة عن مستوى أول من أمس الثلاثاء. وأعلنت بورصة قطر نتائج مراجعة مكونات مؤشر البورصة، ومؤشر بورصة قطر الريان الإسلامي، ومؤشر بورصة قطر لجميع الأسهم، على أن يتم تطبيق المراجعة في 1 إبريل/ نيسان 2024. وتضمنت المراجعة إدخال شركة المتحدة للتنمية

وشركة فودافون قطر محل شركة بلدنا، ومجموعة إزدان القابضة في حساب مؤشر بورصة قطر، وإدخال شركة ميزة وشركة قطر للسينما وتوزيع الأفلام في حساب مؤشر بورصة قطر لجميع الأسهم، ومؤشر قطاع الخدمات والسلع الاستهلاكية. ودعم أداء الجلسة نمو 4 قطاعات تتقدمها العقارات بواقع 2%. وتراجعت 3 قطاعات في مقدمها الاتصالات بـ1,35%. ويشأن التداولات فقد ارتفعت السيولة إلى 432,07 مليون ريال، مقابل 384,8 مليون ريال أول من أمس.

الكويت: موافقة لـ«الدولي» على إصدار صكوك

حصل بنك الكويت الدولي على موافقة بنك الكويت المركزي المبدئية، أمس، لإصدار صكوك ضمن الشريحة الأولى لرأس المال بمبلغ لا يتجاوز 300 مليون دولار أميركي. يأتي ذلك وفق بيان لبورصة الكويت مع استرداد الصكوك ضمن الشريحة الأولى الإضافية لرأس المال الحالية البالغة 300 مليون دولار، الصادرة في 10 يونيو/ حزيران 2019. وكشف «الدولي» أنه سيتم النظر في منح البنك الموافقة النهائية بعد تقديم نسخة من نشرة الإصدار الحالية بتلك الصكوك في صيغتها النهائية إلى بنك الكويت المركزي. ولفت البنك إلى أنه سيقوم باستفاء باقي الإجراءات الخاصة بالجهات الرقابية الأخرى، لافتا إلى أنه لا يوجد حالياً تأثير جوهري على المركز المالي للبنك. يُشار إلى أن أرباح «الكويت الدولي» ارتفعت بنسبة 40,4% لتسجل 19,09 مليون دينار خلال 2023، مقابل أرباح بـ 13,59 مليون دينار خلال عام 2022.

مال وسياسة

ضربت الحرب الإسرائيلية المستمرة على غزة صفقة ضخمة للاستحواذ على 50% من شركة «نيوميد» للغاز الإسرائيلية من قبل شركتي «أدنوك» الإماراتية و«بي بي» البريطانية، في انعكاس لحالة عدم اليقين التي تسيطر على الاستثمار في إسرائيل

الحرب تضرب غاز الاحتلال

توقف استحواذ إماراتي بريطاني ضخم على «نيوميد» الإسرائيلية

القدس المحتلة ـ **العربي الجديد**

أصبحت الصفقات الضخمة التي خططت لها إسرائيل قبل اندلاع الحرب على قطاع غزة، في مهب الريح، ولا سيما التي ترتبط بقطاع الغاز الطبيعي في البحر المتوسط الذي استقطب اهتمام شركات إماراتية ودولية. وتسببت الحرب في توقف صفقة ضخمة تقوم على استحواذ شركتي بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك) و«بريتش بتروليوم» (بي بي) البريطانية على 50% من شركة «نيوميد» للطاقة الإسرائيلية، مقابل ملياري دولار وفق العرض المقدم والذي كانت الشركة الإسرائيلية تتمنع عن قبوله وتطالب بزيادته في السابق.

وقالت «نيوميد» في إفصاح لبورصة تل أبيب، أمس الأربعاء، إن أطراف الصفقة اتفقت على تأجيلها بسبب الغموض الذي يكتنف «البيئة الخارجية»، في إشارة إلى الحرب في غزة والاشتباكات الدائرة على الحدود الشمالية مع حزب الله اللبناني والتي يُتخوف من اتساع نطاقها. وأضافت «نيوميد» أنه «ليس هناك يقين باستئناف المناقشات أو التوصل إلى اتفاق في المستقبل، كما ليس هناك يقين بشأن بنود الاتفاق». وبعد الإعلان عن توقف صفقة الاستحواذ، أمس، هوت أسهم شركة «نيوميد» بنسبة 7% خلال التعاملات في بورصة تل أبيب، وتراجعت أسهم مجموعة «ديليك» للطاقة بنسبة 4%، ليهبط مؤشر النفط والغاز بنسبة 2%، وفق صحيفة كالكاليست الاقتصادية الإسرائيلية.

ولم تضرب الحرب فقط خطط الشركة الإسرائيلية للحصول على سيولة مالية ضخمة وكذلك مساعي شركتي «أدنوك» و«بي بي» لتوسيع حضورهما في قطاع الغاز بمياه البحر المتوسط وإنما أيضا آمال صناديق الاستثمار العالمية التي تدفقت على الشركة الإسرائيلية آملاً بتحقيق مكاسب من وراء إبرام تلك الصفقة التي جرى الترويج لها على أنها نتاج لافت للتطبيع بين الإمارات وإسرائيل. وكان عدد من صناديق التحوط بما في ذلك «رافيد كيبتر كابيتال مانجمنت» قد زاد حصته في «نيوميد» أخيراً إلى نحو 5%.

وقدمت «أدنوك» و«بي بي» العرض قبل عام بهدف إقامة مشروع مشترك يتيح لهما الوصول إلى المناطق الغنية بالغاز في شرق البحر المتوسط قبالة سواحل فلسطين المحتلة. وقالت «نيوميد» في إفصاحها لبورصة تل أبيب وفق ما نقلته صحيفة «غلوبس» الإسرائيلية: «تم تعليق العملية حتى موعد تجديدها أو انتهاء أجلها».

تعد الحرب على غزة، أحدث القضايا التي تواجه الصفقة الشرق أوسطية التاريخية، وفق وصف وكالة بلومبيرغ الأميركية، إذ القت محاولة شراء الشركة الإسرائيلية في مارس/آذار من العام الماضي 2023 الضوء على العلاقات المالية المزدهرة بين الإمارات وإسرائيل منذ تطبيع العلاقات.

وقالت أبوظبي وتل أبيب آنذاك إن الاتفاق السياسي سيفتح المجال لاستثمارات بمليارات الدولارات في إسرائيل. وقال مصدر مطلع على تفاصيل الصفقة في تصريحات لـ«غلوبس»: «لو لم تكن هناك حرب، لكان هناك اتفاق».

وكان يوسي أبو، الرئيس التنفيذي لـ«نيوميد» قد قال في تصريحات صحافية عقب تقديم الشركتين الإماراتية والبريطانية عرض الاستحواذ على نصف الشركة، إن «العرض نتيجة العلاقات والجسور الرائدة التي بنيناها في السنوات الأخيرة مع شركات الطاقة العاملة في المنطقة وهو أهم تعبير عن الثقة في قطاع الغاز الإسرائيلي بشكل عام، وفي أنشطة نيوميد وأصولها بشكل خاص». كما رحّب وزير الطاقة والبنية التحتية الإسرائيلي، يسرائيل كاتس، آنذاك بالعرض، قائلاً إنه يدل على إمكانات وجاذبية صناعة الغاز الطبيعي الإسرائيلية في جميع أنحاء العالم، إذ يمكن للصفقة أن تزيد من اهتمام شركات الغاز الطبيعي والنفط العالمية الكبرى.

وتمتلك «نيوميد» 45% من حقل ليفياثان، الذي يعد أكبر خزان للغاز الطبيعي في البحر الأبيض المتوسط، واحد أكبر الأصول المنتجة في المنطقة، وفق نشرة «أويل برايس» الأميركية المتخصصة في الطاقة، إذ يحوي 22,9 تريليون قدم مكعبة من الغاز القابل للاستخراج. واكتشفت «نيوميد» وشركاؤها الحقل عام 2010. ويمتد على سواحل فلسطين المحتلة والحدود مع لبنان وقبرص وجمهورية شمال قبرص التركية. وتمتلك «شيفرون» الأميركية حصة 39,7% من الحقل و«ريشيو بتروليوم» الإسرائيلية 15%. وبدأ الحقل بالإنتاج في نهاية عام 2019، وينتج 12 مليار متر مكعب من الغاز سنوياً، وتخطط إسرائيل لأن يصل إنتاجه إلى حوالي 21 مليار متر مكعب في السنة في الأجل الطويل. وقبل الحرب أوصت لجنة مستقلة عينتها شركة «نيوميد» برفع السعر المطلوب للصفقة الإماراتية البريطانية بنسبة تتراوح بين 10% و12%، بقيمة تصل تقريباً إلى نصف مليون دولار فوق القيمة المعروضة البالغة ملياري دولار. وتتعرض حقول الغاز في إسرائيل لتهديدات محدقة، ما دعا سلطات الاحتلال إلى مطالبة شركة «شيفرون» في التاسع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي بإغلاق حقل «تمار»، ثاني أكبر حقول الغاز التي يسيطر عليها الاحتلال الإسرائيلي، بسبب المخاوف من قذائف المقاومة الفلسطينية، قبل أن يجري استئناف الإنتاج بعد التوقف الذي دام نحو خمسة أسابيع، ولكن ليس بنفس المعدلات السابقة. وتمتلك «شيفرون» الأميركية، التي تدير «تمار»، حصة 25% من الحقل، فيما تمتلك «إسرامكو» 28,75%، و«مبادلة» للطاقة الإماراتية 11%، و«يونيون إنرجي» 11%، و«تمار بتروليوم» 16,75%، و«دور غاز» 4%، و«إيفرست» 3,5%.

وتأتي المخاطر التي تطارد حقول الغاز في دولة الاحتلال، بينما تكتسب الاحتياطيات في شرق البحر الأبيض المتوسط بالفعل أهمية إضافية منذ الغزو الروسي لأوكرانيا نهاية فبراير/ شباط من عام 2022، خاصة في ظل سعي الدول الأوروبية إلى التخلي عن الإمدادات المنقولة عبر الأنابيب من موسكو. وتُعدّ مصر والأردن الوجهتين الرئيستين لصادرات الغاز الإسرائيلي من خلال خطوط الأنابيب المرتبطة بكلا البلدين، إذ تستعملهما عمّان في تأمين الاحتياجات الداخلية، فيما تعيد القاهرة تصديره إلى الخارج بعد إسالته. كما توجه الحرب على غزة ضربة لمساعي شركة بترول أبوظبي التي تخطط لتوسيع عملياتها في قطاع الغاز بالخارج، إذ قالت العام الماضي إنها ستنفق مليارات الدولارات لأجل ذلك.

بنيامين نتنياهو خلال تدشين منصة لإنتاج الغاز في حقل ليفياثان عام 2019 (فرانس برس)

أسهم «نيوميد» هوت 7% في بورصة تل أبيب بعد الإعلان عن توقف الصفقة

تهديدات لخطط الإنتاج

توجه الحرب على غزة ضربة لمساعي شركة بترول أبوظبي (أدنوك) التي تخطط لتوسيع عملياتها في قطاع الغاز بالخارج، إذ قالت العام الماضي إنها ستنفق مليارات الدولارات لأجل ذلك. وتتعرض حقول الغاز في إسرائيل لتهديدات محدقة منذ اندلاع الحرب، ما دعا سلطات الاحتلال إلى إغلاق حقل «تمار» ثاني أكبر حقول الغاز، نحو خمسة أسابيع عقب عملية «طوفان الأقصى» ليتم بعدها استئناف الإنتاج، لكن ليس بنفس المعدلات السابقة.

هل تنجو أميركا من الركود؟

رغم التفاؤل الذي يبديه المسؤولون الأميركيون لا سيما الرئيس بايدن حول قوة الاقتصاد ونجاته من ركود متوقع، إلا أن ذلك لا يبدو مؤكداً وفق محللين كبار

نيويورك ـ **العربي الجديد**

أشارت بيانات التضخم في الولايات المتحدة لشهر فبراير/ شباط شكوكاً حول ميل مجلس الاحتياط الفيدرالي (البنك المركزي) إلى خفض أسعار الفائدة، الأمر الذي دعا إلى التساؤل حول إذا ما كان أكبر اقتصاد في العالم يتجمل المزيد من فاتورة الفائدة المرتفعة وتأثيراتها على القطاعات الاقتصادية المختلفة ومن ثم نجاة البلاد من الركود؟ ارتفع معدل التضخم بشكل غير متوقع إلى 3,2% على أساس سنوي الشهر الماضي، وفق البيانات الرسمية الصادرة يوم الثلاثاء، بينما كان الاقتصاديون يتوقعون أن يظل التضخم السنوي دون تغيير عن معدل يناير/كانون الثاني الماضي البالغ 3,1%. ويسلط هذا الارتفاع الضوء على التحدي الذي يواجهه البنك الفيدرالي في «الميل الأخير» من معركته ضد أسعار الفائدة المرتفعة التي تصل حالياً إلى أعلى مستوياتها في 23 عاماً.

ورغم أن الاقتصاد الأميركي صمد جيداً حتى الآن، إلا أن هناك خطراً من أن يؤدي التضخم المستمر واستجابة البنك الفيدرالي له إلى تحويل سيناريو الهبوط الناعم إلى ركود تضخمي ناعم. ووفق ما نقلت صحيفة فايننشال تايمز البريطانية عن إسوار براسار، الأستاذ في جامعة كورنيل في نيويورك إن «أرقام التضخم هذه تنذر بفترة أكثر صعوبة بالنسبة للاحتياطي الفيدرالي».

ومنذ بداية عام 2022، حيث كان سعر الفائدة يتراوح بين 0,25% و0,50% رفع البنك الفيدرالي أسعار الفائدة عبر زيادات متواصلة إلى أعلى من 5% لمواجهة التضخم. وعادة ما يستخدم البنك المركزي سياسة الفائدة المرتفعة لخفض التضخم عبر «تسعير النقود»، أي جعل الحصول على الأموال عبر الاقتراض غالياً، وبالتالي يضطر المستهلك لخفض مشترياته، مثلما حدث في الولايات المتحدة خلال العام الماضي. وبدأ المركزي الأميركي في زيادة الفائدة على الدولار في 28 يوليو/ تموز 2022، ثم واصل ذلك حتى نهاية العام الماضي، حيث بدأت التكهنات حول عودة المركزي الأميركي لخفض الفائدة. ورغم الحديث عن أن «المركزي» نجح إلى حد كبير في سياسته لكبح التضخم، إلا أن هناك من يرى أن هناك تداعيات في المقابل. في هذا الصدد، توصلت دراسة أجراها نائب رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي السابق، آلان بلايندر، حول 11 عملية تشديد للسياسة النقدية من عام 1965 إلى عام 2022، إلى أن أربع منها أسفرت عن شيء يقارب تلك نجاح نتيجة «الهبوط الناعم» للاقتصاد، أي حققت استقرار التضخم أو انخفاضه دون أن يدخل الاقتصاد في الركود، بينما العمليات الأخرى قادت إلى هبوط حاد في النمو الاقتصادي أو أدت إلى إعادة التسارع في التضخم بعد عامين من هبوطه.

في السباق قبل الانتخابات الأميركي المقبلة، بشأن برنامج القروض الخاص بها، حيث تسعى الحكومة الجديدة برئاسة رئيس الوزراء شهباز شريف للحصول على مزيد من التمويل من الصندوق.

قالت وزارة المالية الباكستانية في بيان، أمس الأربعاء، إن بعثة من صندوق النقد ستجتمع مع السلطات الباكستانية في الفترة من 14 إلى 18 مارس/ آذار الجاري، لاتخاذ قرار بشأن الموافقة على الدفعة النهائية بموجب حزمة إنقاذ بقيمة 3 مليارات دولار.

وأشارت الوزارة وفق ما نقلت صحيفة داون الباكستانية، إلى أن البعثة ستجري مراجعة ثانية وأخيرة لبرنامج القرض المتفق عليه الصيف الماضي. وإذا تمت الموافقة على هذه الحزمة، فمن الممكن تقديم دفعة أخيرة بقيمة 1,1 مليار دولار إلى باكستان. وحصلت البلاد بالفعل على نحو 1,9 مليار دولار من صندوق النقد في إطار برنامج القرض الذي تبلغ مدته تسعة أشهر. وأضافت الوزارة في بيانها أن باكستان حققت جميع أهدافها من أجل «الانتهاء بنجاح من مراجعة صندوق النقد الدولي»، معربة عن أملها في التوصل إلى اتفاق ناجح على مستوى خبراء الصندوق بعد التقييم.

مع اقتراب حزمة القروض الحالية من نهايتها، طلب شريف تسريع المحادثات بشأن برنامج قرض جديد مع صندوق النقد الدولي، من أجل دعم الاقتصاد وتجنب التخلف عن سداد الديون. وقال وزير المالية المعين حديثاً محمد أورنجزيب، وهو مصرفي سابق في بنك «جيه بي مورغان تشيس» الأميركي، إن الحكومة ستسعى للحصول على تسهيلات «أكبر وبمدة أطول» من صندوق النقد، حسبما ذكرت وسائل الإعلام المحلية، أمس.

واختير شريف رئيساً للوزراء بعد انتخابات منازَع عليها الشهر الماضي. وتضمن البرنامج الانتخابي لحزبه خفْض العجز المالي، وإصلاح رصيد الحساب الجاري، بما يتماشى مع توصيات صندوق النقد الدولي. ولم تعلن الحكومة رسمياً عن حجم التمويل الإضافي الذي تسعى للحصول عليه من خلال برنامج لاحق من الصندوق. وقال وزير المالية إن إسلام أباد ستكون «حريصة للغاية على بدء المناقشات حول برنامج تسهيلات ممددة آخر معهم (الصندوق) خلال هذه المحادثات»، مضيفاً أنه سيتم المضي قدماً في مزيد من المفاوضات حول البرنامج.

ويتعرض الاقتصاد المثقل بالديون، لضغوط شديدة مع انخفاض الاحتياطيات والعملة، وأزمة ميزان المدفوعات، والتضخم البالغ 23%، وأسعار الفائدة الرسمية عند 22%.

وكان مسؤول باكستاني قد قال لصحيفة داون، يوم الأحد الماضي، إن بلاده تحتاج إلى دعم مستمر من صندوق النقد الدولي والدول الصديقة لتجنب التخلف عن سداد التزاماتها المالية، وذلك بعد يومين من إعلان الصندوق أنه سيدعم وضع برنامج اقتصادي جديد لباكستان إذا طلبت الحكومة الجديدة ذلك.

وتضاعفت ديون باكستان الخارجية والتزاماتها تقريباً إلى 125 مليار دولار، وزاد دينها المحلي ستة أضعاف بالقيمة الاسمية منذ عام 2011، وفقاً لما نقلت وكالة بلومبيرغ الأميركية عن تقرير صادر عن شركة الاستشارات «تابادلاب» ومقرها إسلام أباد، في فبراير/شباط الماضي.

صندوق النقد يراجع أداء باكستان

إسلام أباد ـ **العربي الجديد**

يعقد مسؤولو صندوق النقد الدولي محادثات مع باكستان، خلال الأيام الأربعة المقبلة، بشأن برنامج القروض الخاص بها، حيث تسعى الحكومة الجديدة برئاسة رئيس الوزراء شهباز شريف للحصول على مزيد من التمويل من الصندوق.

قالت وزارة المالية الباكستانية في بيان، أمس الأربعاء، إن بعثة من صندوق النقد ستجتمع مع السلطات الباكستانية في الفترة من 14 إلى 18 مارس/ آذار الجاري، لاتخاذ قرار بشأن الموافقة على الدفعة النهائية بموجب حزمة إنقاذ بقيمة 3 مليارات دولار.

وأشارت الوزارة وفق ما نقلت صحيفة داون الباكستانية، إلى أن البعثة ستجري مراجعة ثانية وأخيرة لبرنامج القرض المتفق عليه الصيف الماضي. وإذا تمت الموافقة على هذه الحزمة، فمن الممكن تقديم دفعة أخيرة بقيمة 1,1 مليار دولار إلى باكستان. وحصلت البلاد بالفعل على نحو 1,9 مليار دولار من صندوق النقد في إطار برنامج القرض الذي تبلغ مدته تسعة أشهر. وأضافت الوزارة في بيانها أن باكستان حققت جميع أهدافها من أجل «الانتهاء بنجاح من مراجعة صندوق النقد الدولي»، معربة عن أملها في التوصل إلى اتفاق ناجح على مستوى خبراء الصندوق بعد التقييم.

مع اقتراب حزمة القروض الحالية من نهايتها، طلب شريف تسريع المحادثات بشأن برنامج قرض جديد مع صندوق النقد الدولي، من أجل دعم الاقتصاد وتجنب التخلف عن سداد الديون. وقال وزير المالية المعين حديثاً محمد أورنجزيب، وهو مصرفي سابق في بنك «جيه بي مورغان تشيس» الأميركي، إن الحكومة ستسعى للحصول على تسهيلات «أكبر وبمدة أطول» من صندوق النقد، حسبما ذكرت وسائل الإعلام المحلية، أمس.

واختير شريف رئيساً للوزراء بعد انتخابات منازَع عليها الشهر الماضي. وتضمن البرنامج الانتخابي لحزبه خفْض العجز المالي، وإصلاح رصيد الحساب الجاري، بما يتماشى مع توصيات صندوق النقد الدولي. ولم تعلن الحكومة رسمياً عن حجم التمويل الإضافي الذي تسعى للحصول عليه من خلال برنامج لاحق من الصندوق. وقال وزير المالية إن إسلام أباد ستكون «حريصة للغاية على بدء المناقشات حول برنامج تسهيلات ممددة آخر معهم (الصندوق) خلال هذه المحادثات»، مضيفاً أنه سيتم المضي قدماً في مزيد من المفاوضات حول البرنامج.

ويتعرض الاقتصاد المثقل بالديون، لضغوط شديدة مع انخفاض الاحتياطيات والعملة، وأزمة ميزان المدفوعات، والتضخم البالغ 23%، وأسعار الفائدة الرسمية عند 22%.

وكان مسؤول باكستاني قد قال لصحيفة داون، يوم الأحد الماضي، إن بلاده تحتاج إلى دعم مستمر من صندوق النقد الدولي والدول الصديقة لتجنب التخلف عن سداد التزاماتها المالية، وذلك بعد يومين من إعلان الصندوق أنه سيدعم وضع برنامج اقتصادي جديد لباكستان إذا طلبت الحكومة الجديدة ذلك.

وتضاعفت ديون باكستان الخارجية والتزاماتها تقريباً إلى 125 مليار دولار، وزاد دينها المحلي ستة أضعاف بالقيمة الاسمية منذ عام 2011، وفقاً لما نقلت وكالة بلومبيرغ الأميركية عن تقرير صادر عن شركة الاستشارات «تابادلاب» ومقرها إسلام أباد، في فبراير/شباط الماضي.

حكومة شهباز شريف تسعى لقرض جديد مع صندوق النقد (فرانس برس)

إسلام أباد تسعى للحصول على 1,1 مليار دولار من القرض المقرر

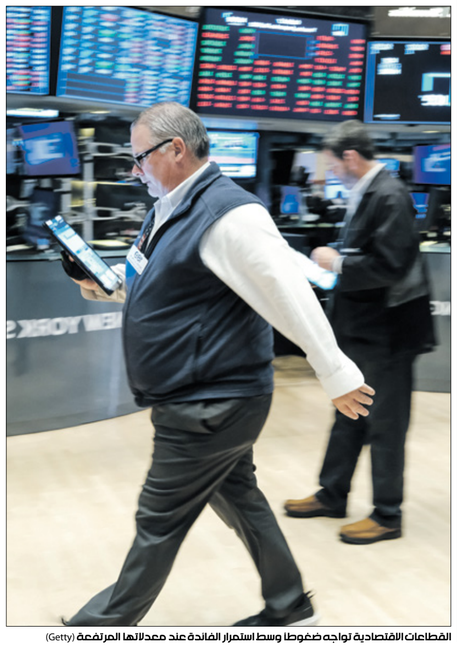

القطاعات الاقتصادية تواجه ضغوطا وسط استمرار الفائدة عند معدلاتها المرتفعة (Getty)

رؤية

قضايا غزة الشائكة في مؤتمر إسطنبول

جواد العناني

من المفيد جداً اجتماع عقول من خلفيات ثقافية وجغرافية مختلفة لكي يتباحثوا في حدث جَلل، وليروا مقدار التقارب أو التباين في وجهات نظرهم حيال تفسير الحدث، ومآلاته، وطرق احتوائه، والحلول الممكنة لمنع تكراره وحدوثه. وقد كان هذا هو الحال في المؤتمر الذي حضرتُه وشاركتُ فيه بفاعلية في مدينة إسطنبول بتركيا يومي السابع والثامن من هذا الشهر مارس/ آذار 2024. دعت إلى عقد المؤتمر مؤسسة أورسام (ORSAM) التركية واسمها الطويل هو «مركز دراسات الشرق الأوسط» بالمشاركة مع المركز النمساوي للسلام (ACP). وحضره عدد من الباحثين المرموقين من تركيا، والأردن، ومصر، وفلسطين، وتونس، والسعودية، وتغيب عن الاجتماع ممثلون عن قطر وإسرائيل.

ولم تكن صيغة الدعوة للمؤتمر، أو التمهيد لموضوعات البحث فيه مكتوبة بلغة محايدة، فمن الجملة الأولى بدا التحيز « بعد الهجوم العنيف لحماس على إسرائيل يوم السابع من تشرين الأول، فإن التصعيد الذي نجم عن هجوم إسرائيل العسكري وغير المسبوق، فقد تنادى المركزان (أورسام) و(ACP) للدعوة إلى هذه الندوة المغلقة إلخ... وقد قسمت اجتماعات اليومين على خمسة اجتماعات بدأت بتحليل ما حدث، ومن ثمّ انتقلت لآثاره وأبعاده المحلية والدولية، ومن ثم آثار المعارك والحوادث على مختلف الدول ذات العلاقة والقريبة من الحدث، ومن بعدها الإجابة على التساؤل عن أسلوب إيقاف دائرة الرعب الدموية. وأخيراً وليس آخراً هل بالإمكان تحول الحدث إلى عمل سياسي بناء يسهم في حل الدولتين؟ وتغيب المدير النمساوي للمركز النمساوي للسلام بسبب مرض ألمّ به وبزوجته. ولكن الجانب التركي وباحثيه في مركز « أورسام» بذلوا كل جهد ممكن من أجل نجاح المداولات، وضبطها ضمن إطار منظم يفضي إلى بعض التوافقات بين الحاضرين، وإلى وضع تصورات واضحة.

وأثناء الحديث بدأت الموضوعات الشائكة والأسئلة المعقدة تتغلغل إلى الحوارات المتتالية، وتصدى لها الحاضرون بأدب وذكاء، ولم يخرج النقاش ولو مرة واحدة عن حدود اللياقة وحسن الاستماع والتعبير الحصيف، ولذلك أدى البحث مع الوقت إلى إثارة العديد من القضايا الهامة.

الأول هو الموقف الأميركي من الحرب، وتحيز الإدارة الواضح لإسرائيل رغم تصاعد حدة الخلاف بين كل من الرئيس جو بايدن مع بنيامين نتنياهو. وأدت زيارة « بني غانتس» الشريك في لجنة الحرب الوزارية إلى واشنطن، واجتماعه بكبار المسؤولين بدون إذن من رئيس الوزراء الإسرائيلي والذي قام بدوره بالتنبيه على سفير إسرائيل في الولايات المتحدة بإهمال « غانتس» وعدم المشاركة في اجتماعاته لِقاءاته والمناسبات التي يشارك فيها أثناء وجوده بالعاصمة واشنطن. وقد بقيت نتائج الزيارة سرية.

وأما النقطة الثانية فكانت إمكانية وقف إطلاق النار، وفق صفقة تبادل بعض الأسرى والمساجين بين الطرفين، ومدة استمرار المعارك واحتمالية انتهائها قبل بداية شهر رمضان. وقد كانت تلك المفاوضات فرصة ليفحص كل من الجانبين المقاومة الفلسطينية وإسرائيل صلابة موقف الجانب الآخر، وانتظار ما يمكن أن يسفر عنه سباق عض الأصابع بين الطرفين. ووافق الحاضرون للنقاش على أن الموقف الفلسطيني رغم دموية الجانب الاسرائيلي وتعطشه لسفك دماء المزيد من الفلسطينيين لا يزال موقفاً صلباً لا ينم عن ضعف أو تخاذل. وحيال هذا الموقف أصبح من الصعب على إسرائيل الادعاء بأن المقاومة قد قاربت على التسليم واتخاذ موقف أقرب إلى الموقف الإسرائيلي، ما يجعل الأخيرة راغبة أكثر في سفك الدماء الفلسطينية خاصة من النساء والأطفال، والذين يتزايد عدد الشهداء والجرحى منهم كل يوم دون أن تظهر المقاومة ضعفاً أو استسلاماً.

وقد تعقد الموقف حينما قام أبوعبيدة، الناطق الرسمي باسم حركة حماس بإعلان موت عدد من الرهائن الإسرائيليين العسكريين بفعل العمل الإسرائيلي العسكري، وقد زادت المفاوضات حول الأسرى تعقيداً حين قامت إسرائيل بطلب قائمة بأسماء الأسرى لدى المقاومة التي رفضت هذا الطلب. وقد جاء البحث في هذا الموضوع، أي الرهائن والأسرى، غامضاً في مداولات الندوة المعقودة في إسطنبول، ويبدو أن الجميع مقتنع بأن وقف إطلاق النار لن يحصل، مؤقتاً كان أم دائماً طالما، أصرت إسرائيل على طلباتها. ولذلك اتفق المجتمعون أن على الوسطاء، في قطر ومصر والولايات المتحدة أن يجدوا منفذاً آخر غير الأسرى للوصول إلى وقف لإطلاق النار.

وانتقل الحديث بعدها إلى تحليل إمكانيات الوصول إلى سلام بين الأطراف. وهنا ركز النقاش كثيراً على ازدواجية معاني كثير من المفردات المستخدمة. وأولها « حل الدولتين» وثانيها « هل المطلوب إحداث عملية سلام أو الأهم هو الوصول إلى سلام دائم. فالسلام أهم وأكثر نصاعة من « عملية السلام». وثالثها هل بالإمكان أن نحث أي طرف منظور على الوصول إلى دولة فلسطين أو كيان فلسطيني قابل للحياة في ظل التوسع الاستعماري بالاستيطان في أرض فلسطين المحتلة. وهل تعني ديناميكية السلام بقاء الوضع الاستيطاني على حاله أم أن عملية السلام ستؤدي ضمن خطوات مدروسة إلى الوصول إلى حل عادل ودائم. ومن أجل الوصول إلى هذه النتيجة، هل بالإمكان إعادة إسرائيل إلى مواقف أقرب للوسط أو اليسار، أم أنها سائرة بعناد إلى اليمين، وأن ليس بالإمكان إعادة عقارب الساعة إلى زمن أكثر عقلانية داخل إسرائيل؟

وبالمقابل ثار التساؤل حول مستقبل إسرائيل نفسها. وهل يكمن سر فنائها في عودها الذي بدأ يغزوه الوهن والتسوس؟ وهل ستكون إسرائيل شاعرة بالأمن والأمان في المستقبل حيال تطور القدرات القتالية الفلسطينية، وتحول الجيل الصاعد العربي إلى مواقف رافضة لإسرائيل والتعامل معها، وهل ستقدر إسرائيل على إعادة اكتساب التعاطف الدولي الذي خسرت الكثير منه في ضوء أعمالها الهمجية ضد الفلسطينيين في غزة والضفة الغربية؟

النص الكامل
على الموقع الالكتروني